S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25357
3 March 1993

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت
لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود الاشارة إلى رسالة المندوب الدائم للنظام العراقي لدى الأمم المتحدة الواردة في الوثيقة (S/25012) بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م بشأن الأسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين والجنسيات الثالثة في العراق، وأن أوضح لسعادتكم ما يلي :

١ - لقد أورد ممثل النظام العراقي في رسالته المذكورة أعلاه مقتطفات من إحدى وكالات الأنباء والتي نقلت بعض ما دار في جلسة مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) والتي خصصت لمناقشة الاجراءات الواجب اتخاذها لضمان انصياع العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين والجنسيات الثالثة. ولقد تميزت المقتطفات الواردة في رسالة المندوب العراقي عن ما نقلته وكالة الأنباء عن جلسة مجلس الأمة، بالأسلوب الانتقائي والبعيد كل البعد عن الواقع الحقيقي لمجريات النقاش العام في جلسة مجلس الأمة الكويتي حول هذه القضية الانسانية التي يعاني منها كافة فئات الشعب الكويتي، والذي يمثل جرحا لا يزال ينزف على الرغم من مُضي عامين على تحرير الكويت وطرد القوات العراقية الغازية من الأراضي الكويتية بموجب قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية. إن الهدف الغوغائي الذي يحاول النظام العراقي تحقيقه هو ولا شك تضليل الرأي العام العالمي قدر الامكان من خلال تشويه الحقائق والتخلي عن المسؤولية القانونية والأدبية والأخلاقية للنظام العراقي عن إطلاق سراح الأبرياء من كويتيين ومن رعايا الدول الثالثة في السجون والمعتقلات العراقية.

٢ - لقد أشارت رسالة المندوب العراقي آنفة الذكر إلى معلومات مغلوطة نسبتها الرسالة إلى لجنة تابعة لمجلس الأمة الكويتي، وهي "لجنة المرتهنين والمفقودين ورعايا أسر الشهداء". فتقرير اللجنة آنف الذكر لم يتضمن أيا من تلك المعلومات التي يدعيها عن سجناء في الكويت وردت أسماؤهم في قائمة المفقودين، أو معلومات عن أطفال محتجزين في مراكز الإبعاد، بل على النقيض من ذلك فإن التقرير طالب تحديدا بما يلي :

(أ) تكوين فريق دولي للافراج عن الأسرى، يماثل فريق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق.

(ب) طالب بربط العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بإطلاق سراح الأسرى والكشف عن مصيرهم.

كما أن رئيس اللجنة التابعة لمجلس الأمة الكويتي نقل تلك المطالب إلى رئيس مجلس الأمن خلال لقائه معه عند زيارته لمقر الأمم المتحدة في شهر ديسمبر الماضي. إن التقول بتلك المعلومات، ما هي إلا نسج خيال، وتُعد على تقرير لجنة المرتهنين والمفقودين ورعاية أسر الشهداء المتفرعة عن مجلس الأمة.

٣ - لقد ادعت رسالة مندوب النظام العراقي، بأن الكويت تستغل قضية الأسرى لتحقيق مقاصد سياسية بغية استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق. إن الكويت لا تحتاج إلى مثل هذا المسلك، فالنظام العراقي بممارساته المعروفة، مثل استمرار ادعاءاته الباطلة بشأن ما يدعيه "بحقوقه التاريخية في الكويت" وتهربه من، والتفافه على، جميع التزاماته بموجب القرار ٦٨٧ والقرارت اللاحقة له، هو أبعد ما يكون عن الحاجة لاستغلال موضوع الأسرى والمحتجزين، وهي قضية انسانية لاستخدامها كذريعة لاستمرار العقوبات الاقتصادية عليه. كما أن العالم كله، يعي ويتابع أساليب المراوغة العراقية، الفرق الشاسع بين أقوال ذلك النظام وبين أفعاله.

٤ - إن رسالة مندوب النظام العراقي افتقرت إلى الأدلة لدعم ادعاءاتها بشأن اتهام الكويت باستغلال قضية الأسرى لتحقيق مقاصد سياسية، فلجأت إلى ترديد مسألة تعدد قوائم الأسرى والمفقودين، وهو أمر سبق للكويت أن شرحت أسبابه في رسائل سابقة للأمين العام ونُعيد هنا ذكر بعضها وهي :

(أ) أن العدوان والاحتلال العراقي للكويت سبب دمارا متعمدا وكبيرا في كل مجالات الحياة، كما أشارت إلى ذلك تقارير الأمم المتحدة.

(ب) أن العدوان والاحتلال العراقي للكويت تسبب في تشريد أكثر من ثلثي سكان الكويت الذين لم تستكمل عودتهم إلا مع نهاية عام ١٩٩١م.

(ج) لقد أدى دمار البنية التحتية في الكويت إلى صعوبة كبرى في عملية التحقق من وتقصي المعلومات عن الأسرى والمحتجزين والمفقودين.

(د) حذف أسماء من أطلق سراحهم خاصة في الأشهر الأولى التي تلت دحر قوات الاحتلال العراقية وتحرير الكويت.

(هـ) حذف أسماء من وصلوا إلى الكويت مباشرة وعن طريق دول أخرى بعد الانتفاضة التي شهدها العراق في شهر مارس وأبريل من عام ١٩٩١م.

(و) حذف أسماء من تم اكتشاف استشهادهم، والتعرف على رفاتهم.

٥ - تقوم الجهات المعنية بالأسرى والمفقودين في الكويت بعملية مراجعة مستمرة للقوائم المعتمدة، وتجري بشأنها اتصالات منتظمة مع عائلات وأقارب الأسرى والمحتجزين والمفقودين، وتُعدل القوائم بناء على نتيجة تلك الاتصالات، وليس هناك تناقض في هذه القوائم إذ أن كل قائمة تسلم للجنة الدولية للصليب الأحمر هي في تاريخ لاحق لسابقتها وتتضمن أعدادا أقل من الأسماء، وستظل الكويت تقوم بعملية مراجعة مستمرة لهذه القوائم.

٦ - إن تعدد القوائم الكويتية إن دل على شيء فإنه يدل على مصداقية الكويت حيث أنه لو كان القصد منه هو الابتزاز السياسي كما يدعي النظام العراقي لتمسكت الكويت بقائمة واحدة فقط، ولم تكلف نفسها عناء تدقيق ومراجعة القوائم.

٧ - لقد قامت الكويت مؤخرا بتسليم اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستمائة وسبعة عشر ملفا فرديا عن الأسرى والمحتجزين والمفقودين، ويحتوي كل ملف على معلومات كاملة، ومفصلة عن الأسير بما فيها صور أولئك الأبرياء ووثائق خلفتها سلطات الاحتلال العراقي توضح مكان وتاريخ وظروف اعتقالهم، وتورد وبخط يد القوات الغازية ما يريد النظام العراقي طمسه من حقائق تُدينه. ولقد تم إعداد تلك الملفات بتعاون كريم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٨ - لقد مضى أكثر من ثلاثة أسابيع على تسليم تلك الملفات لكن السلطات العراقية لم ترد حتى الآن على أي منها، رغم تعهُدها السابق للجنة الدولية للصليب الأحمر، بأنه وفي حال استلامها لأية ملفات فردية، سترد عليها خلال عشرة أيام.

إن قضية الأسرى والمحتجزين والمفقودين في حقيقتها وجوهرها ليست قضية قوائم وأعداد، وإنما هي قضية انسانية وأخلاقية ودينية. وهذا هو ما يفسر عدم تمكّن النظام العراقي من فهم هذه القضية، وما هذه الرسالة الأخيرة من النظام العراقي إلا محاولة أخرى للتهرب من التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاستخدام الانسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى، وحرم دمه، كوسيلة ابتزاز، وإذا ما أرادت السلطات العراقية أن تُثبت حُسن نيتها، وصدق ادعاءاتها، وتعاونها الصادق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر فما عليها إلا أن تلتزم بالاجراءات والمعايير الموحدة التي تعمل بموجبها اللجنة الدولية وهي :

(أ) الاعلان عن السجون وأماكن الاحتجاز.

(ب) السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول دون سابق إخطار إلى تلك السجون وأماكن الاحتجاز.

(ج) السماح بانفراد مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمسجونين والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة.

(د) التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقديم جميع التسهيلات اللازمة لتمكينها من جمع المعلومات لتحديد أماكن وجود ومصير أولئك الأبرياء.

كما أننا نود أن نؤكد مطالبنا والتي سبق وأن أوردها المقرر الخاص عن حالة حقوق الانسان في الكويت في ظل الاحتلال العراقي في تقريره المقدم للجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تحت رقم (A/46/544). وإنني أود أن أشير إلى بعض هذه المطالب والتي هي من ضمن أمور، وأقتبس :

"١ - الطلب من العراق توفير معلومات بشأن جميع الأشخاص الذين أخرجوا من الكويت في الفترة بين ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ الذين يحتمل أنهم مازالوا محتجزين وأن تطلق سراح هؤلاء الأشخاص دون تأخير، وفقا لالتزاماتها بموجب المادة ١١٨ من اتفاقية جنيف الثالثة والمادة ١٣٤ من اتفاقية جنيف الرابعة.

٢ - الطلب من العراق ووفقا لالتزاماته بموجب المادتين ١٣٠ و ١٣٧ من اتفاقية جنيف الثالثة والمادتين ١٣٩ و ١٣٠ من اتفاقية جنيف الرابعة، تقديم معلومات تفصيلية عن الأشخاص المقبوض عليهم في الكويت في الفترة بين ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ الذين ماتوا خلال تلك الفترة أو بعدها في أثناء احتجازهم وكذلك بشأن مواقع قبورهم.

٣ - الطلب من العراق وفقا لالتزاماته بموجب المادتين ١٠٧ من اتفاقية جنيف الثالثة والمادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة تقديم معلومات تفصيلية عن جميع أحكام الاعدام المُنفذة في الأشخاص الذين قُبض عليهم في الكويت في الفترة بين ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ التي نُفذت في الكويت أو في العراق خلال تلك الفترة أو بعدها، وأن توفر معلومات عن أماكن جثثهم.

٤ - الطلب من النظام العراقي البحث وبروح انسانية عن الأشخاص الذين مازالوا مفقودين وأن يتعاون مع المنظمات الانسانية الدولية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذا الصدد".

إن الاجراءات والمعايير الموحدة سابقة الذكر، التي تطبقها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جميع مهامها الانسانية المماثلة، والمطالب سابقة الذكر التي أوردها المقرر الخاص عن حالة حقوق الانسان في الكويت لهي المحك الحقيقي لإثبات مدى التزام العراق بجدية باتفاقية جنيف الرابعة، وبشرائع حقوق الانسان، وبنص وروح الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧. ولعل الملفات الفردية لـ ٦١٧ أسير كويتي التي سلّمت للجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تدل دلالة قاطعة على وجود أسرى ومفقودين لدى العراق تكون أساسا قانونيا وسياسيا وأخلاقيا ودينيا كافيا لاختبار صدق نوايا العراق، ومدى التزامه بالوفاء بتعهداته.

سأكون مُمتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) محمد أبو الحسن
الممثل الدائم

- - - - -